



## ملحق التجربة الرسمية

### مجلس الأعيان

#### محضر الجلسة الرابعة

من الدورة العادية الأولى لجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ٢٩/رجب/١٤١٤ هجرية الموافق ١٩٩٤/١/١١ ميلادي

الجلد (٣١)

العدد (٤)

#### - جدول الأعمال -

الصفحة

٤

١. تلاوة محضر الجلسة السابقة .
٢. تلاوة الاجازات والاعتذارات .
- أ. طلب معذره مقدم من معالي السيده ليلي شرف .

تولة

على

أنتا

ون

من

عنه

لما

مة

ن

أو

مكتبة الأمل

## الصفحة

٣. تلاوة الكتب الواردة :
- أ. كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (٣٥٣٠) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩
- المتضمن موافقة النواب على :-
- مشروع القانون المعدل لقانون التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٣ كما ورد من الحكومة . ( احيل الى اللجنة القانونية )
- ب. كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (٣٥٣١) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩
- المتضمن موافقة مجلس النواب على :-
- القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية مع اجراء التعديل عليه . ( احيل الى اللجنة القانونية )
- ج. كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم (٣٥٣٢) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩
- المتضمن رفض مجلس النواب :-
- القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية بسبب ان ما ورد فيه قد ادخل في صلب القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ . ( احيل الى اللجنة القانونية )
٤. تلاوة مقررات اللجان :-
- قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١/١٠ بشأن مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣ .
٥. اجتماع المجلس بدولة رئيس الوزراء وزير الخارجية حول الشؤون الخارجية والمستجدات على الساحتين العربية والدولية .
٦. تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

٣٩

## مجلس الاعيان

## محضر الجلسة

الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٦- معالي السيد وليد عصفور : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٧- معالي الدكتور عبد الله عويطات : وزير الشباب .

٨- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .

٩- معالي السيد احمد العقابله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

١٠- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١١- معالي الدكتور محمد مهدي الفرخان : وزير الزراعة .

١٢- معالي السيد سامي قموه : وزير المالية .

١٣- معالي الدكتور محمد الصقور : وزير التنمية الاجتماعية .

١٤- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التكوين .

١٥- معالي السيد خالد الغزاوي : وزير العمل .

١٦- معالي السيد طلال سلطان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .

١٧- معالي الدكتور طارق السحيبات :

في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٤/١/١١ ميلادي ، عقد مجلس الاعيان جلسته الرابعة من الدورة العادية الاولى برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطوفة أمين عام مجلس الامة السيد صالح الرعيبي

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : معالي السيد سالم مساعده .

وتغيب بمعلمه من الاعضاء السادة : معالي السيدة ليلى شرف .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : دولة السيد احمد عبيدات .

## وحضر من الحكومة

١- دولة الدكتور عبد السلام الخالدي : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .

٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .

٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل

٥- معالي الدكتور جواد العناني : وزير

مكتبة امانة المجلس

وزير البريد والاتصالات .

١٨- معالي الدكتور عبد الرحيم ملحق :  
وزير الصحة .

١٩- معالي الدكتور خالد العمري : وزير  
التربية والتعليم .

٢٠- معالي السيد اديب الهلسه : وزير  
النقل .

٢١- معالي الدكتور فواز ابو الفهم : وزير  
دولة .

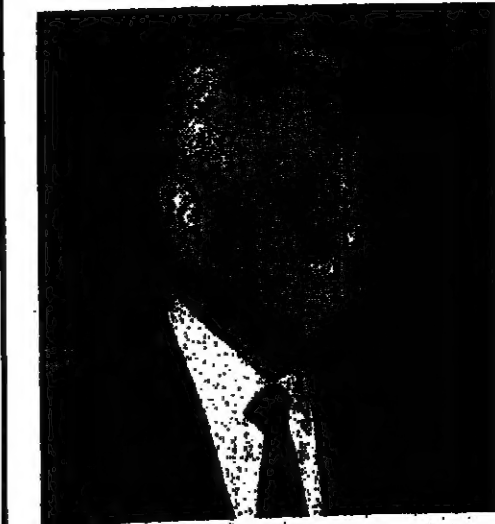
٢٢- معالي الدكتور امين محمود : وزير  
الثقافة .

٢٣- معالي الدكتور رعا خلف : وزيرة  
الصناعة والتجارة .

٢٤- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة

٢٥- معالي الدكتور عبد الرزاق السور :  
وزير الاشغال العامة والاسكان .

دولة رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وعلن بدء الجلسة / جدول  
الاعمال .

السيد الامين العام :

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس  
الكريم على محضر الجلسة السابقة واعفاء  
الامين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٢- الاجازات والاعتذارات .

أ- طلب معذرة مقدم من معالي العين  
السيدة ليلي شرف .

دولة رئيس مجلس الاعيان الالفهم :  
ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسته المجلس  
لهذا اليوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٤/١/١١

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

ليلى شرف .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق  
المجلس الكريم على معذرة معالي السيدة ليلي  
شرف ؟

الجميع : موافقون



دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من  
الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الثاني عشر  
المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٦ ، الموافقة على  
مشروع قانون معدل لقانون التقاعد العسكري  
كما ورد من الحكومة .

ابعث لدولتكم ( أربعين نسخة ) من  
مشروع القانون المذكور ، لتكرم بعرضه على  
مجلسكم الكريم ، لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري

دولة رئيس المجلس : هل يوافق  
المجلس الكريم على احالة هذا القانون الى اللجنة  
القانونية ؟

الجميع : موافقون .

السيد الامين العام :

٣- تلاوة الكتب الواردة :

أ. كتاب دولة رئيس مجلس النواب رقم  
( ٣٥٣٠ ) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩ المتضمن  
موافقة مجلس النواب على :-

- مشروع القانون المعدل لقانون  
التقاعد العسكري لسنة ١٩٩٣ كما ورد  
من الحكومة .

بسم الله الرحمن الرحيم

للمملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق / ٢٦ / ٣٥٣٠

التاريخ : ١٤١٤/٧/١٦ هـ

الموافق : ١٩٩٣/١٢/٢٩ م

هذه نسخة من



نضمن المشروع اضافة فقرة جديدة الى

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من  
لدورة العادية الاولى تجلس النواب الثاني عشر

المادة (٢) يلغى نص المادة (٦) من القانون  
الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

ب- اذا لم يشترك رئيس المحكمة في  
هيئتها المنعقدة لرأسها القاضي الاقدم في

Chet, no 1-50

المحكمة ويدعي أحد قضاة المحكمة لاكمال نصاب الهيئة .

ج- عند وقوع خلاف في الرأي تصدر المحكمة قرارها بالاكثية .

٢. اعتباراً من العمل بأحكام هذا القانون تلغى وظيفة الرئيس الثاني لمحكمة التمييز .

المادة (١٠)

تنظر محكمة التمييز :-

١. بصفتها الجزائية في جميع الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في القضايا الجنائية ، وفي الاحكام والقرارات التي تقضي قوانين أخرى بتمييزها منها .

٢. بصفتها الحقوقية :-

أ- في الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف في الدعاوى الحقوقية البدائية او التي تكون قيمة موضوع الدعوى فيها اكثر من خمسمائة دينار على ان تستمر في النظر في القضايا الحقوقية الميزة اليها قبل صدور هذا القانون وكانت قيمتها خمسمائة ديناراً أو أقل واصدار القرار فيها .

ب- اذا كان الخلاف في الاحكام الاخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التقيد او تنطوي على أهمية عامة وأذنت محكمة الاستئناف بذلك .

ج- اذا رفضت محكمة الاستئناف اعطاء الاذن بحق لطالب الاذن ان يتقدم بهذا الطلب الى رئيس محكمة التمييز الذي له بعد تدقيق هذه الاوراق والاطلاع على قرار الاستئناف صلاحية الاذن أو الرفض .

امين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي  
السيد الامين العام :

ج- كتاب دولة رئيس مجلس النواب  
رقم (٣٥٣٢) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩  
المتضمن رفض مجلس النواب :-

- القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية بسبب ان ما ورد فيه قد ادخل في صلب القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم  
المملكة الاردنية الهاشمية

مجلس النواب

الرقم : م ق/٢٦/٣٥٣٢

التاريخ : ١٤١٤/٧/١٦ هـ

الموافق : ١٩٩٣/١٢/٢٩ م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثامنة من الدورة العادية الاولى لمجلس النواب الثاني عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٩ ، رفض القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية، بسبب ان ما ورد فيه ادخل في صلب القانون المؤقت رقم (١٢) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية .

ابعث لدولتكم اربعين نسخة من القانون المذكور للتكرم بعرضه على مجلسكم الكريم ،

لاجراء المقتضى .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس النواب

طاهر المصري .

دولة رئيس المجلس : ايضاً هذا القانون يحال الى اللجنة القانونية ، موافقين على ذلك ؟

الجميع : موافقون

(( هذا هو نص القانون المؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩ قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية كما رفضه مجلس النواب وكما احاله المجلس الى لجنته القانونية ))

قانون مؤقت رقم (١٨) لسنة ١٩٨٩  
قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية  
كما رفضه مجلس النواب .

المادة ١- يسمى هذا القانون ( قانون معدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٨٩ ) ، ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي على النحو التالي :-

اولاً : باضافة العبارة التالية الى مطلع

الفقرة (أ) منها :-

( مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة )

ثانياً : بالغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :-

ب- تباشر محكمة استئناف معان عملها اعتبار من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء بقرار منه ينشر في الجريدة الرسمية ، والى ان يصدر هذا القرار تستمر محكمة استئناف عمان بالنظر في القضايا التي هي من اختصاص محكمة استئناف معان الداخلة ضمن صلاحيتها الاقليمية .

المادة ٣- يعدل البند (أ) من الفقرة (١) من المادة (٩) من القانون الاصلي باضافة عبارة (على الاقل) بعد عبارة (وتتقدم من رئيس وقاضيين) الواردة فيه .

امين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

السيد الامين العام :

٤. تلاوة مقررات اللجان :-

- قرار اللجنة القانونية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٤/١/١٠ بشأن مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣ .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي مقرر اللجنة القانونية .

محكمة استئناف





السيد احمد الطراونه مقرر اللجنة  
القانونية :

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الاعيان  
اجتماعين يومي السبت ١/٨ ، والاثنين ١٠/٨  
١٩٩٤/١ ، للبحث في مشروع قانون نقابة  
المعلمين الحال اليها من المجلس الكريم . وقد  
رأس الاجتماعين دولة رئيس مجلس الاعيان  
السيد احمد اللوزي ، وبحضور مقرر اللجنة  
معالي السيد احمد الطراونه ، واصحاب الدولة  
وللمعالي والسعادة السادة :

زيد الرفاعي ، احمد عبيدات ، طاهر  
حكمت ، الدكتور عبد اللطيف عريبات ،  
جودت السبول ، محمد غوده القرعان ،  
نذير رشيد ، الدكتور كمال الشاهر والسيدة  
بائلة الرشدان ، باستثناء العين معالي السيد  
سالم مساعده ، الذي تغيب بسبب وجوده

خارج للملكة .

كما غاب عن الاجتماع الثاني كل من:  
دولة العين السيد احمد عبيدات  
ومعالي العين السيد جودت السبول ،  
وسعادة العين السيد نذير رشيد .

وأطلعت اللجنة على كتاب سيادة رئيس  
الوزراء رقم ن ١٩١٩/١٤ تاريخ ١٩٩٣/٣/٤  
الموجه الى دولة رئيس مجلس الاعيان بصفته  
رئيس للمجلس العالي لتفسير الدستور ، والذي  
يطلب فيه الى المجلس العالي اصدار قراره حول  
دستورية اصدار مثل ذلك القانون . كما  
اطلعت اللجنة على كتاب دولة رئيس المجلس  
العالي رقم ١٤٩٩/١٥/٣ تاريخ ١٩٩٣/٣/٢١  
١٩٩٣ ، الموجه الى سيادة رئيس الوزراء ،  
حول مداولات المجلس العالي في هذا الأمر  
والذي بين فيه اختلاف آراء اعضاء المجلس  
العالي ، حول دستورية اصدار هذا القانون ،  
الذي تجلّى في عدم صدور قرار بالاغلبية  
الدستورية .

وقد جرى في اللجنة بحث عميق ومستفيض  
وموسع على ضوء هذه الخلفية ، ورأت اللجنة  
أنها لا تتمكن من بحث مواد مشروع القانون  
قبل البت في دستورية إصداره .

وقررت اللجنة ( باغلبية أعضائها ) هنا  
ارجو ان اتبه هذه النقطة حصل هنالك خلاف  
من حيث المبدأ بأحالة الموضوع الى المجلس  
العالي كان القرار بالاجتماع إلا ان بعض  
الاخوان كان له بعض الملاحظة على صياغة  
السؤال الذي يوجه فقط إنما المبدأ كان الاعضاء

المعلمين الموظفين العموميين ، والذي بين فيه  
الاختلاف في آراء اعضاء المجلس العالي ، حول  
دستورية اصدار هذا القانون الذي تجلّى في  
عدم صدور قرار بالاغلبية الدستورية .

وعلى ضوء هذا الاختلاف ، وبما أن  
مجلس الاعيان لا يملك الحق الدستوري في  
البت في دستورية القانون ، وبما أن المجلس  
العالي هو الجهة المخولة دستوريا بتفسير احكام  
الدستور ، فان مجلس الاعيان يقرر الطلب الى  
المجلس العالي ان ينظر من جديد فيما اذا كان  
اصدار قانون نقابة المعلمين الموظفين العموميين  
دستوريا ؟ " .

" اللجنة القانونية "

امين عام مجلس الامة

صالح الزعبي

مكتبة ابيه

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

مجلس الاعيان

الرقم : ١٤٩٩/٢/١٥/٣

التاريخ : ١٤٩٩/٩/٢٨ هـ ١٤١٣/٩/٢٨ م

الموافق : ١٩٩٣/٣/٢١ م

سيادة رئيس الوزراء الافخيم

تحية طيبة وبعد ،،،

اشير الى كتاب سيادتكم رقم ن ١٩١٩/١٤ تاريخ ١٩٩٣/٣/٤ ، والمتضمن طلب تفسير النصوص الدستورية المبينة في المواد ( ١٢٠، ٤٧، ٤٥، ٢٣ ) من الدستور ، وبيان ما اذا كان من الجائز بموجبها للسلطة التشريعية الموافقة على مشروع قانون نقابة المعلمين والذي يقضي بتأسيس نقابة للموظفين العموميين الذين يعملون كمعلمين في وزارة التربية والتعليم .

وقد عقد المجلس العالي ( ثلاث جلسات ) من أجل الوصول للتفسير المطلوب . اثناء البحث والمناقشة والمداولة انقسم المجلس العالي وتشقت الرأي فيه دون التوصل الى قرار حسيما تقضي المادة ( ٥٩ ) من الدستور التي تنص على ضرورة صدور القرار بأغلبية ستة أصوات ، حيث كان رأي خمسة من اعضاء المجلس بعدم دستورية القانون المشار اليه مخالفة الدستور .

كما كان رأي اربعة من اعضاء المجلس العالي ان اصدار مثل هذا القانون لا يخالف الدستور . وفي ضوء ذلك ، فأنتي ارسل الى سيادتكم رأي كل فريق من اعضاء المجلس حول التفسير المطلوب .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،،،

رئيس مجلس الاعيان

رئيس المجلس العالي

لتفسير الدستور

احمد اللوزي .

قرار رقم لسنة ١٩٩٣

صادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور

بناء على كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم ن ١٩١٩/١٤ تاريخ ١٩٩٣/٣/٤ المتعلق بالقرار الصادر عن مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٣/٢/١٣ اجتمع المجلس العالي لتفسير الدستور من اجل تفسير بعض مواد الدستور وبيان ما اذا كان من الجائز بموجبها للسلطة التشريعية الموافقة على مشروع القانون المرفق ( مشروع قانون نقابة المعلمين ) الذي يقضي بتأسيس نقابة للموظفين العموميين الذين يعملون كمعلمين في وزارة التربية والتعليم .

وبعد الاطلاع على مطالعة سيادة رئيس الوزراء موضوع الكتاب المشار اليه ومرفقاته وباستعراض النصوص المعنية بطلب التفسير تبين مايلي :-

المادة ٢٢ من الدستور تنص :

- ١- لكل اردني حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة بالقانونين والانظمة .
- ٢- التعيين للوظائف العامة من دائمة ومؤقتة في الدولة والادارات الملحقة بها والبلديات يكون على اساس الكفاءات والمؤهلات .

والمادة ٢٣ منه تنص بالاتي :

- ١- العمل حق لجميع المواطنين وعلى الدولة ان توفره للاردنيين بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به .
- ٢- تحمي الدولة العمل وتضع له تشريعا يقوم على المبادئ الاتية :

- أ- اعطاء العامل اجرا يتناسب مع كمية عمله وكيفيته .
- ب- تحديد ساعات العمل الاسبوعية ومنح العمال ايام راحة اسبوعية وسنوية مع الاجر .
- ج- تقرير تعويض خاص للعمال المعيلين وفي احوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناشئة عن العمل .
- د- تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والاحداث .
- هـ- خضوع العامل للقواعد الصحية .
- و- تنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون .

هكذا عينه المجلس



والمادة ١٢٠ منه تنص بالاتي :

التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها واسماؤها ومنهج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بانظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك .

يتبين من هذه النصوص ان الدستور الاردني عالج للمسائل المتعلقة بوظائف الدولة وحقوق الاردنيين فيها وارتباطهم بالدولة بالمادتين ٢٢ و ١٢٠ واعطى حق التشريع في هذه المسائل للسلطة التنفيذية تنظيها بمقتضى انظمة ، بينما انه عالج للمسائل المتعلقة بالعمل وحقوق العمال في المادة ٢٣ منه واعطى حق التشريع في هذه المسائل للسلطة التشريعية .

كما يتبين ان حقوق الاردنيين في تنظيم نقابي حر انحصر في المادة ٢٣ منه التي نظمت قواعد العمل وحقوق العمال ولم ترد في النصوص التي نظمت الوظائف العامة في الدولة وحقوق موظفيها بما يعني ان حقوق الاردنيين في تنظيم نقابي حر هي حقوق للعمال وليست لموظفي الحكومة .

وحكمه التشريع الدستوري في ذلك واضحة في ان العمال تربطهم بالعمل حقوق عقدية يملئ شروطها ارباب العمل مما يضطر العمال الى اللجوء الى تجمعات نقابية تحميهم من هذا التحكم ، بينما ان الموظفين الحكوميين هم الجهاز الاداري للدولة وتربطهم بالعمل الوظيفي علاقه تنظيمية واضحة المعالم وتحميها القوانين والانظمة دون حاجه للاحتماء بتنظيمات نقابية .

هذا من جهة ، ومن جهة اخرى فمن حيث ان الموظف الحكومي يؤدي خدمة عامة تتطلب منه تكريس جميع اوقات الدوام الرسمي لتقديم هذه الخدمة فان ارتباطه بتنظيم نقابي من شأنه ان يعرقل اداء هذه الخدمة وان يعرض للخطر سير المرافق الادارية ... وتبدو هذه الصورة جلية عندما تلجأ النقابات الى اعلان حالة الاضراب او التوقف عن العمل لدعم مطالبها في اي نزاع مع الدولة ، وهو امر متوقع في انظمة الحكم الديمقراطي .

ولا يغير من ذلك شيئا صدور بعض القوانين المتعلقة بتأسيس نقابات مهنية ، غاب عن المشرع فيها ايراد حكم يمنع الجمع بين الوظيفة وعضوية النقابة خلافا لاحكام الدستور وفي غيبة جهاز يختص بمراقبه دستورية القوانين ... ذلك ان مثل هذه القوانين لا تصلح اساسا لعرف دستوري يجوز تطبيقه في قوانين اخرى لان جزم مخالفة القانون للدستور هو شل اثاره وعدم صلاحيته للتطبيق وليس اعتباره قاعده دستورية او عرفا دستوريا يتبع في اصدار التشريعات الاخرى .

وحيث ان مشروع القانون موضوع البحث ينص في المادة ١/٦ منه بغير (عضوا في النقابة كل معلم عامل في جهاز الوزارة ... ) فيكون القانون في هذا النص مخالفا للدستور .

وعلى هذا الوجه تقرر تفسير النصوص الدستورية المطلوب تفسيرها .

وحيث ان قرارات المجلس تصدر باغلبية ستة اصوات عملا بالمادة ٥٩ من الدستور وان هذا القرار صدر باغلبية خمسة اصوات فقط فلا يحرز قوة القرار التفسيري الملزم ولا يعدو ان يكون مجرد تعبير عن رأي الخمسة فقط .

قرارا صدر بتاريخ ٢٧ رمضان سنة ١٤١٣ هـ الموافق ١٩٩٣/٣/٢٠ م

رئيس محكمة التمييز      عضو مجلس الاعيان      رئيس مجلس الاعيان  
عبد الكريم معاذ      بهجت التلهوني      احمد اللوزي

قاضي محكمة التمييز      قاضي محكمة التمييز  
عمر اباطه      خليل السحيمات

بعد الاطلاع على طلب سيادة رئيس الوزراء الموجه الى دولة رئيس مجلس الاعيان بصفته رئيسا للمجلس العالي لتفسير الدستور بخصوص دستورية مشروع قانون نقابة المعلمين لعام ١٩٩٣ ، في ضوء المواد ( ٢٣ ، ٤٥ ، ١٢٠ ) من الدستور ونظرا لتشتت الرأي في المجلس العالي بخصوصه ، فاننا ثبت رأينا على الوجه التالي :

اولا : لقد تضمنت المادة (٢/٢٣) من الدستور احكاما تتعلق بالمبادئ التي يقوم عليها التشريع الذي ينظم حق العمل وكفالة الدولة لهذا الحق ، وذلك وفق مفهوم الدستور للاطار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لحق العمل ضمن حدود القانون .

كما قررت المادة (١/٤٥) من الدستور مسؤولية مجلس الوزراء في ادارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ماقد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور أو أي تشريع آخر إلى أي شخص أو هيئة أخرى . ويستفاد من هذا النص أنه أعطى مجلس الوزراء ولاية عامة في ادارة شؤون الدولة الداخلية والخارجية التي لم ينظمها تشريع . أما إذا نظم التشريع إحدى هذه الشؤون وأناطها بجهة أخرى فخرج عن اختصاص مجلس الوزراء .

كما جاءت المادة (١/٤٧) من الدستور لتقرر مسؤولية الوزير عن ادارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته .

تحت إشراف  
المجلس الاعيان



اما المادة (١٢٠) من الدستور فقد نصت على صلاحية السلطة التنفيذية وحققها في اصدار أنظمة تعين بموجبها التقسيمات الادارية في المملكة وما يتصل بهذا الأمر من تشكيلات دوائر الحكومة ودرجاتها .... الخ .

كما أناطت بالسلطة التنفيذية مهمة تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وبيان حدود صلاحياتهم واختصاصاتهم ، وذلك بموجب أنظمة يصدرها مجلس الوزراء لهذه الغاية بموافقة الملك .

وفي ضوء فهمنا للنصوص الدستورية المبينة أعلاه ، فإن الأحكام التي تضمنتها المادة (٢/٢٣) من الدستور قد عالجت أموراً تتعلق بالعمال حصراً ولا علاقة لها من حيث المبدأ ، فيما نحن بصدد تفسير لاحكام المادة (١٢٠) من الدستور والمتعلقة بشؤون الموظفين في الدولة بصورة خاصة على أن ماتضمنه البند (و) من المادة (٢/٢٣) من أحكام المادة (٢/٢٣) من أحكام تتعلق بحق التنظيم النقابي الحر للعمال ضمن حدود القانون ، إنما هو تقرير لهذا الحق في الدستور لايحتمل أي تفسير مقيد له غير ما جاء به النص ، ويترب على ذلك وجوب اصدار التشريعات القانونية اللازمة لتنظيمه بما يفيد الامتناع عن أي جهة حرمان العمال من ممارسة حقوقهم في التنظيم النقابي بأي صورة من الصور .

ثانياً : لقد فسر المجلس العالي المادة (١٢٠) من الدستور بقراره رقم (١) الصادر بتاريخ ١٩٦٥/٥/١ بقوله ان أي تشريع يتعلق بالتنظيمات الادارية وشؤون الموظفين يجب ان يصدر عن السلطة التنفيذية بنظام اذا كانت الموضوعات التي يتناولها ذلك التشريع من المسائل المنصوص عليها في المادة (١٢٠) . ولما كانت الأمور التي نصت عليها المادة (١٢٠) والمتعلقة بتعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وبيان حدود صلاحياتهم واختصاصاتهم " قد وردت على سبيل الحصر وليس بينها أي أمر يتعلق بتشكيل نقابات لهم . فإن غلو الدستور من النص على مسألة لايتمي حرمان المشرع من تنظيمها بقانون ، وينتهي على ذلك أنه يجوز للسلطة التشريعية اصدار قانون يقضي بتأسيس نقابة للمعلمين ، كما هو الحال بالنسبة للنقابات الأخرى غير المنصوص عليها في الدستور .

وبالاطلاع على مشروع قانون نقابة المعلمين لعام ١٩٩٣ ، يتضح أن المادة (٥) منه قد نصت على التزام النقابة في سياق ممارستها لنشاطها واعمالها المنصوص عليها في القانون ، بمراعاة أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به وأحكام التشريعات الأخرى المتعلقة بشؤون التربية والتعليم أو بالمعلمين .

أما التنظيم النقابي للمهن الأخرى ( مثل المحامين والأطباء والمهندسين والصنحفيين ) فهو أمر لم يقرره الدستور بصورة أمرة كما هو الحال بالنسبة لنقابات العمال ، مما يجعل تنظيم عمل النقابات الأخرى زهناً بالسلطة صاحبة الاختصاص وهي من حيث المبدأ السلطة صاحبة الولاية العامة في التشريع .

وقد استقر الوضع منذ الخمسينيات على قيام السلطة التشريعية بسن القوانين اللازمة بتنظيم

مختلف المهن النقابية في المملكة ، ولم تكن مسألة الدستورية طيلة تلك المدة وحتى تاريخه ، محل نقاش أو تساؤل من جانب أي من السلطات في الدولة ، باعتبار أن مثل هذا التنظيم كان ضرورياً ، مما يعني استقرار العرف الدستوري على هذا الأمر ، وإن القول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي إلى أن تصبح النقابات المهنية القائمة واجبة الحل بسبب مخالفتها للدستور ، مما يترتب عليه حرمان أعضائها من حقوق التقاعد والضمان الصحي والاجتماعي وغيره من الحقوق التي كفلتها التشريعات النافذة .

١٩٩٣/٣/٢٠ ميلادية

الموافق ١٧/ رمضان

عبد المجيد الغرايه فايز المبيضين نجيب الرشيدان احمد عبيدات

مكتبة ائمة الملك

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ن ١٤ / ١٩٩٩

التاريخ : ١١ / رمضان / ١٤١٣

الموافق : ٤ / ٣ / ١٩٩٣

دولة رئيس مجلس الاعيان

بصفته رئيسا للمجلس العالي

لتفسير الدستور

تحية طيبة ، وبعد ،،

تنفيذا لاحكام الفقرة (١) من المادة (٩٥) من الدستور ، وعملا بمتطلباتها ، فقد قدمت الحكومة الى مجلس النواب مشروع قانون نقابة المعلمين الذي اقترحه المجلس .

وبناء على قرار مجلس الوزراء الذي اتخذه في جلسته التي عقدها بتاريخ ١٣ / ٢ / ١٩٩٣ ، استنادا الى الرأي الذي ابداه ديوان التشريع والرأي في رئاسة الوزراء ( بموجب مذكراته المرفقة ) حول دستورية اصدار قانون تؤسس بموجبه نقابة للمعلمين .

لاني ارجو دولتكم احالة مايلي الى المجلس العالي لتفسير الدستور ليصدر قراره حول دستورية اصدار مثل ذلك القانون من خلال تفسيره للمواد المبينة ادناه من الدستور ، ولغيرها من احكامه :-

١- تنص الفقرة (٢) من المادة (٢٣) من الدستور على مايلي :-

( تحمي الدولة العمل وتضع له تشريعا يقوم على المبادئ التالية :-

أ- اعطاء العامل اجرا يتناسب مع كمية عمله وكيفيته .

ب- تحديد ساعات العمل الاسبوعية ومنح العمال ايام راحة اسبوعية وسنوية مع الأجر .

ج- تقرير تعويض خاص للعمال المعيلين ، وفي احوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناشئة عن العمل .

د- تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والاحداث .

هـ- خضوع المعامل للقواعد الصحية .

و- تنظيم نقابي خاضع لحدود القانون .

٢- وتنص الفقرة (١) من المادة (٤٥) من الدستور على ان ( يتولى مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ماقد عهد او يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور او اي تشريع آخر الى اي شخص او هيئة اخرى ) .

٣- كما تنص الفقرة (١) من المادة (٧٤) على ان ( الوزير مسؤول عن ادارة جميع الشؤون المتعلقة بوزارته وعليه ان يعرض على رئيس الوزراء اية مسألة خارجه عن اختصاصه ) .

٤- وتنص المادة ( ١٢٠ ) من الدستور على مايلي :-

( التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ، ودرجاتها واسماؤها ومنهاج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بانظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك ) .

٥- هذا مع العلم بأن المجلس العالي لتفسير الدستور الموقر ذكر في قراره رقم (١) لسنة ١٩٦٥ للنشور في العدد (١٨٥٣) من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٦٥ ( ان السلطة التشريعية لا تملك حق التشريع في المسائل المنصوص عليها في هذه المادة ، لأن الدستور اناط هذا الحق بالسلطة التنفيذية على اعتبار انه من الضمانات الدستورية اللازمة لاستقلال السلطة التنفيذية ) ، ومن صور استقلالها هو حقها في التعامل مع الموظفين العاملين في ادارة اجهزتها الرسمية ، وتنظيم العلاقة الرسمية للموظفين بالحكومة ، ومعالجة سائر الشؤون المتعلقة بتلك العلاقة ، بما في ذلك واجباتهم وحقوقهم ، وانشاء القرار بعد ذلك الى انه ( اذا خرجت السلطة التشريعية على هذا المبدأ وتناولت تلك المسائل بالتشريع فان القانون الذي تصدره بهذا الشأن يكون مخالفا للدستور ) . وتأسيسا على هذا ، فقد انتهى قرار المجلس العالي الموقر لتفسير الدستور الى ( ان اي تشريع يتعلق بالتنظيمات الادارية ، وشؤون الموظفين ، يجب ان يصدر عن السلطة التنفيذية بنظام اذا كانت الموضوعات التي يتناولها ذلك التشريع من المسائل المنصوص عليها في المادة - ١٢٠ من الدستور ) .

وفي ضوء هذه النصوص الدستورية ، فان المطلوب من المجلس العالي الموقر لتفسير الدستور ، ومن خلال تفسيره لها ، بيان ما اذا كان من الجائز بموجبه للسلطة التشريعية ، الموافقة على مشروع القانون المرفق الذي يقضي بتأسيس نقابة للموظفين العموميين الذين يعملون كمعلمين في وزارة التربية والتعليم .

راجيا دولتكم اعلامي بالقرار الذي يصدره المجلس الموقر .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس الوزراء

هكذا عينه المجلس



بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم : ن/١٤

التاريخ :

الموافق : ١٩٩٣/٢/١

سيادة رئيس الوزراء الاعلى

الموضوع : مشروع قانون نقابة المعلمين

اشير الى كتاب معالي نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم والمرفق به مشروع قانون نقابة المعلمين والذي يطلب فيه دراسة المشروع ووضعه بالصيغة القانونية تمهيدا لتقديمه الى مجلس الوزراء ومن ثم إحالته الى مجلس الأمة في دورته العادية المتعقد حاليا .

وفي ضوء الدراسة التي اجريت للمشروع في ديوان التشريع والرأي ، ارجو ان تسمحوا سيادتكم ان اعرض النواحي الدستورية والقانونية بشأنه ، والتي سبق لي ان اوضحها في مذكرة سابقة

١- تنص الفقرة (٢) من المادة (٢٣) من الدستور على مايلي :-

( تحمي الدولة العمل وتضع له تشريعا يقرر على المبادئ التالية :-

أ- اعطاء العامل اجرا يتناسب مع كمية عمله وكيفيته .

ب- تحديد ساعات العمل الاسبوعية ومنح العمال ايام راحة اسبوعية وسنوية مع الأجر .

ج- تقرير تعويض خاص للعمال المعلمين ، وفي احوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناشئة عن العمل .

د- تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث .

هـ- خضوع العمال للقواعد الصحية .

و- تنظيم نقابي حر ضمن حدود القانون .

٢- وتنص الفقرة (١) من المادة (٤٥) من الدستور على ان ( يتولى مجلس الوزراء مسؤولية ادارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد او يعهد به من تلك الشؤون بموجب هذا الدستور او اي تشريع آخر الى اي شخص او هيئة اخرى ) .

٣- كما تنص الفقرة (١) من المادة (٤٧) على ان ( الوزير مسؤول عن ادارة جميع الشؤون المتعلقة

بوزارته وعليه ان يعرض على رئيس الوزراء اية مسألة خارجة عن اختصاصه ) .

٤- وتنص المادة (١٢٠) من الدستور على مايلي :-

( التقسيمات الادارية في المملكة الاردنية الهاشمية وتشكيلات دوائر الحكومة ، ودرجاتها واسماؤها ومنهاج ادارتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والاشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم تعين بأنظمة يصدرها مجلس الوزراء بموافقة الملك ) .

وفي ضوء هذه النصوص الدستورية وما استقر عليه الفقه والقضاء فانه يمكن استخلاص مايلي: اولاً : لقد نص الدستور على تأسيس نقابات للعمال فقط وذلك لرعاية حقوقهم والدفاع عن مصالحهم المشروعة امام اصحاب العمل الذين يحكم عقد العمل علاقتهم بالعمال .

ثانياً : واما الموظف العام فان علاقته بالحكومة هي علاقة تنظيمية تحكمها التشريعات الدستورية ، التي توفر للموظف الحصانة والضمانات المناسبة لحقوقه والحفاظة عليها دون ان يحتاج لتوفيرها الى مصدر آخر خارج اطار تلك التشريعات .

ثالثاً : ان المصدر الدستوري للتشريعات المتعلقة بشؤون الموظفين يكمن في المادة ( ١٢٠ ) من الدستور التي اناطت حق التشريع في المسائل المنصوص عليها في هذه المادة والمتعلقة بالموظفين بالسلطة التنفيذية وليس السلطة التشريعية واشير في ذلك الى قرار المجلس العالي لتفسير الدستور المؤرخ رقم (١) لسنة ١٩٦٥ المنشور في العدد (١٨٥٣) من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ١٩٦٥/٦/٢٦ .

رابعاً : ان الاهداف والغايات المرسومة لنقابة المعلمين كما نص عليها مشروع القانون هي من اهداف وغايات وزارة التربية والتعليم واختصاصها ، بموجب قانون التربية والتعليم ، وهي المسؤولة عن تحقيقها باعتبارها ممثلة للدولة في الشؤون المتعلقة بالتربية والتعليم والمسؤولة عن العاملين في هذا الميدان ويكون وزير التربية والتعليم المسؤول عن جميع الشؤون المتعلقة بوزارته ، وذلك من خلال التشريعات المعمول بها وهو ما تنص عليه المادتان (٤٥) و (٤٧) من الدستور وبالتالي فلا يجوز اصدار اي قانون يسمح بتأسيس اي نقابة لهذه الفئة او تلك من الموظفين لممارسة مثل تلك المهام والاختصاصات والمسؤوليات التي تدخل ضمن مهام واختصاصات ومسؤوليات الدولة .

خامساً : ان للمعلم صفة الموظف من جميع النواحي والاعتبارات وهو يمارس عملا من اعمال الخدمة المدنية ويخضع في ذلك للتشريعات الخاصة بالموظفين بما في ذلك نظام الخدمة المدنية وبحق له القيام بما يحق للموقف القيام به وعليه الواجبات نفسها ، كما تنص بذلك تلك التشريعات ويمنع عليه القيام بما يحظره عليه ولا يعتبر الموظف ممارسا لمهنة من المهن بالمعنى الواقعي والقانوني والاصطلاحي لهذه الكلمة . والعمل الذي يقوم به الموظف يرتبط بالدولة التي تقوم على خدمة المجتمع بكامله وان ممارسة الموظف لواجبات وظيفته واستمراره فيها ترتبط بالمصلحة العامة وتدخل في نطاق ( النظام العام ) ولا يجوز التعرض لها وايقافها او تعطيلها لها باي صورة من الصور وبأي وسيلة من الوسائل بما في ذلك سن اي تشريع ومهما كانت قوته .

لقد اذعن له

وبناء على ماسبق بيانه فإني انسب لسيادتكم عرض الموضوع على مجلس الوزراء لاحالة مشروع القانون المشار اليه الى المجلس العالي لتفسير الدستور ليصدر قراره بشأنه استنادا الى احكام المادة (١٢٢) من الدستور .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام

رئيس ديوان التشريع والرأي

عيسى طماش

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي المقرر  
الآن نفتح المجال لأي رأي من آراء الاخوة  
الكرام ، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .



السيد ذوقان الهنداوي : دولة الرئيس  
لي ملاحظتان على توصية اللجنة على قرار  
اللجنة القانونية . الملاحظة الاولى تتعلق بتفسير  
الدستور وتفسير القوانين .

المادة (١٢٢) من الدستور تنص على انه  
( للمجلس العالي المنصوص عليه في المادة  
(٥٧) حق تفسير احكام الدستور ... ) اذا  
المجلس العالي هو الذي يفسر احكام الدستور .

المادة (١٢٣) المادة التي تليها هنالك  
ديوان خاص وهو غير المجلس العالي له حق  
تفسير القوانين ، بموجب فقرات من هذه المادة  
فقره (١) (٥٤،٣،٢،١) فقره (٤،٣،٢،١) من  
حق الديوان الخاص تفسير قوانين ثم الفقره من  
المادة نفسها تقول ايضاً المحاكم تشترك مع  
الديوان الخاص بتفسير القوانين التي تقرها  
المحاكم عند وقوعها بالصورة الاعتيادية .

هل في قرار اللجنة أريد أن أوجه سؤال  
الى معالي المقرر قرار اللجنة القانونية هل يفهم  
منه اننا نطلب من المجلس العالي لتفسير  
الدستور تفسير احكام قانون ؟ أو مشروع قانون  
سيوضع الذي هو مشروع قانون نقابة المعلمين  
وهل هذا الطلب هو مشروع قانون نقابة بأن  
اسمع رأي معالي المقرر في ذلك .

النقطة الثانية التي أهم من ذلك في  
نظري هي ماورد في الدستور حول بحث  
التشريعات ، ما ورد في الدستور وفي النظام  
الداخلي حول بحث التشريعات التي تحال الى  
مجلس الاعيان من مجلس النواب .

مادة (٩١) من الدستور تقول ( يعرض  
رئيس الوزراء مشروع كل قانون على مجلس  
النواب الذي ... يرفع المشروع في جميع  
الحالات الى مجلس الاعيان .. لكي يحيله  
مجلس الاعيان رفضاً أو قبولاً أو تعديلاً ) .

مادة (١٤) من النظام الداخلي تفسر او  
في مواد اخرى في النظام الداخلي تفسر المادة  
الدستورية .

مادة (١٤) تقول ( يحيل المجلس  
مشاريع القوانين التي ترد من مجلس النواب  
على اللجنة المختصة ) وأحيلناه على اللجنة  
القانونية .

مادة (٢٣) تقول ( يحيل الرئيس  
مشاريع القوانين الواردة اليه من اللجان عندما  
يحيل المجلس مشروع القانون الى اللجنة وتنتظر  
فيه وتبحثه ثم يعود الى الرئيس يحيل الرئيس  
تقرير اللجنة الى المجلس ليبحثه ) .

هذه المادة الأصل



روح الدستور وروح النظام الداخلي التي تستوحى من قرائة هذه المواد تقضيان بل توجبان على مجلس الاعيان بحث اي مشاريع قوانين تحال اليه من مجلس النواب إلا اذا اتخذ قرار بغير ذلك .

بعبارة اخرى انه اذا مجلس الاعيان علق او ارجأ او احتفظ ببحث مشروع قانون محال اليه من مجلس النواب ، روح الدستور وروح النظام الداخلي يوجبان بأن في ذلك يكون في نوع من التقصير في عمل مجلس الاعيان . لذلك انا اعتقد بأنه على المجلس أن ، استناداً واعمالاً لاحكام هذه المواد التي قرأت من النظام الداخلي ومن الدستور ، على المجلس ان يستمر في النظر في مشروع قانون احيل اليه من مجلس النواب وفي نفس الوقت ليس هناك مانع ان يعمل بوصية اللجنة القانونية بان يحال الى المجلس العالي لتفسير الدستور بالرغم من انه انا لي تحفظ على ذلك ، لانه ليس المجلس العالي لتفسير الدستور هو المخول بتفسير القانون نحن قاعدتين بنحيل للمجلس العالي لتفسير الدستور لكي يبدى الرأي في قانون معين . في مشروع قانون معين ، مشاريع القوانين التي ينظر فيها ليس المجلس العالي لتفسير الدستور انما مجلس خاص منصوص عليه في الدستور .

وعلى كلى اذا تجاوزنا هذه النقطة ، النقطة الأخرى ارى دولة الرئيس بأن الدستور ، روح الدستور ، وروح النظام الداخلي يوجبان بحمان على مجلسنا الكريم أن يستمر في النظر في مشروع قانون نقابة المعلمين الى ان يرد تفسير من المجلس العالي لتفسير الدستور يجب توصية اللجنة القانونية اذا اقر هذا المجلس الكريم تلك التوصية وشكراً جزيلاً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي ابو محمد ، معالي المقرر .

السيد المقرر : بالنسبة للسؤال الاول تفسير الدستور وتفسير القوانين ، مادة (١٢٢) نصت على تفسير الدستور ، مادة (١٢٣) تفسير القوانين .

سبقت المادة (١٢٢) المادة (١٢٣) لأن الدستور يسود كل اوضاع الدولة التشريعية وغير التشريعية ، الدستور يسود على القوانين وعلى كل السلطات وهو الضابط لوضع الدولة ولذلك لا يجوز عندما يحدث شك في دستورية أي قانون لا يجوز للمجلس ان يتجاوز هذا الشك وان ينظر في القانون ثم ينظر بعد ذلك في دستورية القانون ، لانه ممنوع على المجلس ان يتصرف تصرفاً مخالفاً للدستور ولذلك انا اختلف مع معالي الأخ ذوقان في قضية تفسير الدستور . هنا ليست القضية قانون حتى افسر .

وبهذه المناسبة الدستور يستطيع ان يفسر المشروع ويفسر القانون انما تفسير القوانين في المادة (١٢٣) لا يفسر الا القانون الذي اقر من مجلس الامة ويصدق . وهذا فارق كبير جداً .

المجلس يملك حق تفسير الدستوري للمشروع وغير المشروع و في هذا المجلس السابق سابقة عدة تفاسير ان المجلس العالي فسر القانون اثناء بحثه في مجلس النواب واثناء بحثه في مجلس الاعيان وتراجع المجلسان عن الرأي الذي كان مخالفاً للدستور ، نعم ، ومما يذكرك كنت في هذه الصورة عندما فسر المجلس العالي مشروع القانون ولم ينتظر الى ان يأتي القانون وهذا واضح في عدة قوانين

اختلف معالي العين فيما يتعلق ببحث المشاريع وان ما اجرته اللجنة هو الاجراء السليم الذي نرجو ان يحوز على موافقة مجلسكم الكريم . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور عبد اللطيف غريبات .



الدكتور عبد اللطيف غريبات : شكراً دولة الرئيس ، اود ان اؤكد ما قاله معالي المقرر من ان اللجنة القانونية اقرت حق المجلس في اي سؤال للمجلس العالي بما يتشابه والخلاف كان حول محتوى هذا السؤال وليس على توجيه السؤال ، وكان قد قيل انه لا يجوز الا ان ينشأ سؤال انشاء جديد ولا يجوز متابعة سؤال قدمته الحكومة ، فالحكومة سلطة مستقلة وهناك سلطات مستقلة اخرى والمجلس من حيث المبدأ هو صاحب الولاية العامة في التشريع وله ان يقول ما يشاء بوجه الاسئلة التي يشاء . كما ان موضوع الطلب من المجلس تأجيل البحث في القانون لم يتفق عليه وهو لم يرد في السؤال ولا في الايجاز الذي قدمته معالي المقرر .

والتفاسير التي جرت في المجلس السابق من سنة ١٩٨٩ الى سنة ١٩٩٣ مبهمة وبحثت عدة قوانين مشاريع اظن انها واضحة في اذهان كثير من الناس ولكن على سبيل المثال اذكر وانا لم اكن عضواً لا في مجلس النواب ولا في مجلس الاعيان ولكني كنت متابع لما يجري ، جرى هذا في قانون الدفاع وجرى في قانون تعديل البنك المركزي وجرى في قوانين اخرى . ولذلك من هذه الناحية لايجوز للمجلس ان يتخطى تفسير الدستور الى تفسير القانون ولا يجوز ان ينتظر حتى يتم القانون ويكتسب مراحله الدستورية لكي يفسره . فالمجلس مجبر وطالما اثرت ، واليثر هذه الناحية من الحكومة التي سبقت الحكومة الحالية وكان واضحاً في المجلس لأنه صدر في شهر (٣) كان مجلس النواب الماضي قائم وكان مجلس الاعيان قائم ولذلك هذه النقطة انا ارد بهذا الشكل على المجلس مجبر على التفسير وان تفسير الدستور مقدم على تفسير القانون .

اما بالنسبة للنقطة الثانية بحث المشاريع قد يكون لها علاقة فيما تكلمت ، روح الدستور ناحية اجتهادية ولا مساخ للاجتهاد في مورد النص ، النصوص الدستورية كلها واضحة ، عندما يحدث خلل او شبهه يجب ان نبحث ولا نقول ان روح الدستور يتضمن كذا وان النظام يتضمن كذا النظام الداخلي حتى اثناء بحث الدستور لا يجوز بحث النظام الداخلي .

النظام الداخلي نظام منبعث من الدستور يقرره هذا المجلس . لكن الدستور لا يقرره هذا المجلس ، له اوضاع خاصه . ولذلك فانا

هكذا عنه الأخ

اود ان اقول ان صيغة السؤال بياناً للحقيقة يجب ان يتضمن من مجلس تشريعي هو صاحب الولاية العامة في التشريع ان توضح الصورة كاملة .

فالسؤال الذي تقدمته الحكومة حصر الأمر في موظفين عموميين يعملون في وزارة التربية والتعليم حقهم في ان يكون لهم نقابة بموجب قانون ام لا ، هل هذا موافق للدستور ام مخالف للدستور لم يوضح السؤال الواقع الذي يعيشه التنظيم المهني بكل هيكلية التنظيم المهني والهرم المهني في البلد ، عالمياً معروف ان الهرم المهني يشمل الاختصاصيين (Poofecienals) (بروفيشنلز) المهنيين (Tecneshens) (تيكنيشنز) العمال (Skill woeker) (سكل وركر) هؤلاء جميعاً يشملهم الهرم المهني والتنظيم المهني ولا يجوز ان الدستور نص على حق العمال في التشريع ولا يجيز على وسط ورأس الهرم انه يجوز له حق ايجاد نقابات او اتحادات او اي تنظيم نقابي .

فهذه قضية معمول بها بموجب قوانيننا جميعاً التي شملت حوالي بضعة عشر نقابة اي بضعة عشر قانوناً لنقابات مختلفة ومنذ الخمسينات حتى اليوم فمن الواجب ان تسأل ان مهنة التعليم كمهنة معترف بها وعلى كافة المستويات ، هل يحق لهم عمل نقابة بموجب قانون هل هذا يخالف الدستور اسوة ببقية المهن والنقابات الاخرى ام لا ؟

فهذه جميع القوانين التي صدرت ذيلت بان الحكومة تكلفه بالتنفيذ وعليها ان تسأل لماذا اصدرت مثل هذه القوانين لكل القوانين السابقة وولفنا فقط عند قانون ينظم مهنة

التعليم ، مهنة التعليم واي مهنة أخرى معترف بها محلياً وعالمياً تشمل مهنة معترف بها مختصون مؤهلون مدبرون لهم اخلاقيات مهنة ولهم جواز استخدام المهنة ويحاسبون ويعاقبون بموجبها وهذا ما نصت عليه التشريعات في الاردن لجميع النقابات وهدفها تطوير المهنة قبل اي شيء آخر وجاء في مشروع قانون النقابة مانصه وكان النص واضحاً في المادة الخامسة من مشروع القانون ، تلتزم النقابة في سياق ممارستها لنشاطها واعمالها المنصوص عليها في هذا القانون مايلي

أ- المحافظة على متطلبات العملية التربوية وبشكل خاص رعاية مصلحة الطالب وحقه في التعليم وعدم الاضرار بهذا الحق .

ب- مراعاة احكام نظام الخدمة المدنية المعمول به واحكام التشريعات الاخرى المتعلقة بشؤون التربية والتعليم او بالمعلمين .

هذا النص والالتزام يؤكد ان النقابة والتنظيم النقابي لايس القوانين المعمول بها و الانظمة وهي مطبقة فعلاً على عشرات الالوف من موظفين الدولة الذين يطبق عليهم نظام الخدمة المدنية .

القول ان هذا الامر يتطلب ان يكون في السؤال ويشير الى ذلك . هل هناك ما يخالف الدستور فيما لو صدر قانون ينظم مهنة التعليم اسوة ببقية المهن كالاطباء والمهندسين والمهندسين الزراعيين والصيادلة والممرضين والمحامين وبقية المهن الأخرى التي تعد في بضعة عشر نقابة وبضعة عشر قانون .

لهذا اقول ان السؤال لايجوز ان يكون سؤال للمجلس العالي ، ان يعيد النظر بسؤال

رأي الاربعة الذين قالوا بالدستورية ، ولكن لايجوز للمجلس ان يهمل هذه النقطة عندما يبحث في دستورية هذا القانون . ولذلك مع احتفاظ المجلس وهذه هي توصية اللجنة بالفكرة الاولى والقرار الاول الذي لم يصل الى نتيجة ، ويرأي ان المجلس العالي هو محكمة دستورية ولا يجوز للمحكمة ان تقول انني لا استطيع ان أثبت في هذه القضية .

المجلس العالي بموجب الدستور الاردني محكمة دستورية ولكن استعمل مجلس الاعيان صلاحيته في ان له الحق ان يسأل من جديد عن دستورية هذا القانون الذي احيل اليه .

اذن اللجنة في هذه التوصية اشركت السؤال الاول الذي جاء من الحكومة التي سبقت هذه الحكومة ، ورأي مجلس الاعيان عندما جاء القانون من مجلس النواب لبحثه فادخلنا تقطين ولذلك الصياغة بحسب رأي صياغة واقية وصياغة لم تخرج عن الصلاحية . لا الحكومة في ان تسأل ولا مجلس النواب ان يسأل ولا مجلس الاعيان ان يسأل ، لكل واحد منهم ان يسأل .

والامر بالنتيجة الى المجلس العالي لتفسير الدستور الذي يكون قراره قاطعاً وجازماً في هذا الموضوع وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي المقرر دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

سابق موجه من الحكومة ومن سلطة أخرى بل توجه سؤالاً جديداً بهذا النص ونسأل الجواب عنه لأن الجواب في المجلس العالي جاء طبقاً للسؤال الموجه من الحكومة ولهذا اطلب ان تكون الصياغة بهذا الشكل والوجه وأطلب ان نستمر في المناقشة حتى يأتي جواب المجلس العالي . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي المقرر وباختصار .

السيد المقرر : انا اختلف مع معالي عبد اللطيف بك في تقطين ، في كلمته دخل في تفسير الدستور ونحن لامتلك حق تفسير الدستور ، هذه النقطة الاولى .

النقطة الثانية نحن بصدد دستورية او عدم دستورية القانون ولنا بصدد بحث القانون .

القانون بطبيعة الحال مؤجل اذا قرر المجلس ذلك ، ولذلك ذهب معاليه ، أولاً انه فسر ونحن لامتلك التفسير ، الناحية الثانية بحث في القانون ومجال البحث هو الآن الدستور .

اما بالنسبة الى الصياغة ، وزع على المجلس الكريم منذ مدة قرار المجلس العالي واختلاف الرأي في المجلس العالي بما سمي بالخمسة والاربعة واطلع المجلس الكريم على رأي الخمسة الذين قالوا بعدم الدستورية وعلى

هكذا عند الاصل





دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً

سيدتي الرئيس ، انا اتفق مع ما تفضل به معالي الاستاذ ذوقان بك من ان المجلس العالي هو الجهة المخولة بتفسير احكام الدستور وان ديوان تفسير القوانين هو الجهة المعنية بتفسير القوانين هو الجهة المعني بتفسير القوانين . ولكن ارجو ان ابين ان ديوان تفسير القوانين يقوم بتفسير القوانين الصادرة ، بتفسير احكام القوانين بعد صدورها وليس من حقه ان يفسر مشروع قانون لانه هو ديوان لتفسير القوانين ، والقانون لا يصبح قانوناً الا بعد صدوره وبالتالي لا يفسر مشاريع القوانين ، يفسر احكام القوانين الصادرة ويفسر تطبيقها . والموضوع المطروح للبحث الآن هو دستورية القانون ، والطلب الذي ارسل من الحكومة الى المجلس العالي كان يتعلق ليس بتفسير احكام القانون او بتوده كان بتفسير دستورية هذا القانون من حيث المبدأ طلب من دولة رئيس الوزراء الى المجلس العالي ان يصدر قراره قرار معين حول دستورية قانون معين او عدم دستورية ، وهذا الامر بالطبع من

اختصاص المجلس العالي وبالتالي احواله مشروع القانون الى المجلس العالي هو الاجراء السليم دستورياً حسب اعتقادي .

النقطة الثانية الذي تفضل و اشار اليها اخي ابو محمد تتعلق بمشروع قانون وارد من مجلس النواب الى مجلس الاعيان ومجلس الاعيان احوال مشروع القانون الى اللجنة القانونية واللجنة القانونية بعد بحث موسع ومستفيض وعميق وجدت انه ليس بإمكانها ان تبحث في مواد القانون قبل البدء في دستوريته على خلفية التطورات التي حصلت . لو لم يكن السؤال وجه من دولة رئيس الوزراء الى المجلس العالي ولو لم يكن حدث اختلاف في المجلس العالي واصدار قراراً باغلبية دستورية لما كان هناك اشكال ، ومن حق اللجنة القانونية ان توجل البت في اي قانون يحال اليها من المجلس الكريم وان تبدي مشروع قانون على مشروع آخر لأي سبب من الاسباب ، ولا اعتقد ان في هذا الاجراء مخالفة لنص الدستور او لروحه .

سيدتي الرئيس مجلس الاعيان يواجه الآن اشكال دستوري ، كما ذكرت الحكومة طلبت من المجلس العالي اصدار قرار حول دستورية مشروع قانون معين وقبل المجلس طلب الحكومة ولم يرفضه ولم يقل ان هذا الامر ليس من اختصاصه بل هو من اختصاص ديوان تفسير القوانين ، وبحث الامر ولم يتوصل الى قرار بالاغلبية الدستورية ، والمجلس العالي كما يعلم جميع الأخوة هو الجهة الوحيدة مخولة

السيد جودت السيول : ياسيدي كل النقاط قد غطيت واقترح ان تطرح التوضيحية على المجلس الكريم للتصويت عليها وشكراً .  
دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع اريد ان اتكلم فقط لازالة بعض التساؤل .

كما ذكر بان تفسير القانون هو لديوان تفسير القوانين . المجلس العالي فقط له حق

دستورياً بتفسير احكام الدستور . لذلك كل ما هو مقترح الآن هو الطلب من مجلس الاعيان الى المجلس العالي ان يصدر قراره حول دستورية هذا القانون ، اذا صدر قرار بان هذا القانون دستوري على بركة الله اللجنة القانونية تبحث القانون او تستمر في بحثه وتتقدم بتوصيتها الى المجلس الكريم ، واذا كان قرار المجلس العالي عدم دستورية هذا القانون يمرض الموضوع على مجلس الاعيان وقد يقرر المجلس احواله الامر الى الحكومة لانها هي صاحبة الاختصاص والمعنية بمصير هذا القانون ، وليس بالامكان ان يقوم مجلس الاعيان بتوجيه سؤال جديد الى المجلس العالي في معزل عن خلفية بحث المجلس العالي للقانون .

السبب الوحيد للسؤال الآن هو ان المجلس العالي لم يصدر قراراً باغلبية دستورية وبالتالي عندما يطلب مجلس الاعيان من المجلس العالي بحث الامر من جديد لا يمكن ان تصيغ سؤال جديد في معزل ما تم في المجلس العالي من بحث لهذا المشروع حتى الآن لذلك اعتقد ان الصياغة المقترحة من اللجنة القانونية هي الصياغة المناسبة وارجو ان يتكرم المجلس الكريم بالموافقة عليها . وشكراً سيدتي .

دولة رئيس المجلس : شكراً

دولة ابو سمير ، معالي الاستاذ جودت السيول .

هكذا عند التوصل

جودت السبول .

اعتقد ان شرح معالي المقرر والشرح الذي قدمه الزملاء اعتقد انه كافى واتني على اقتراحه بان نصوت على قرار توصية اللجنة .

دولة رئيس المجلس : فقط عندي سؤال بسيط الى دولة مضر باشا ، هذه الصيغة المقترحة من اللجنة ، هل لدى دولتك اقتراح عليها لتعديلها ، لان مثلاً معالي الاستاذ عبد اللطيف عربيات لديه اقتراح بتعديلها جديراً ، دولتك تقول تريد ان نسال المجلس العالي هل اصدار مثل هذا القانون يخالف الدستور ام لا ؟

دولة السيد مضر بدران : سيدي لانه جرى نقاش الآن في المجلس حول من يفسر القانون وأشتهى علي بان المجلس يحاول ان يفسر مشروع هذا القانون فيما اذ دستوري .

انا اقول هل احكام الدستور تعطي الحق باصدار قانون النقابة ام لا ؟ هل هناك مخالفة لاحكام فيما اذا نشأ اصدار هذا القانون ام لا ؟

ان نعطي صيغه احكام الدستور بداية لئلا يأتي نقاش كما سمعته الآن متشعب فيما اذا سنفسر نحن المشروع ، وهل يحق لنا تفسير المشروع ام تفسير القانون ، لا نحن نفسر احكام الدستور فقط . نطلب تفسير احكام الدستور وفيما اذا كانت احكام الدستور تعطي لهذا القانون حق الدستوريه ام هي مخالفة للدستور فقط .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : رداً على الملحوظة التي

تفسير احكام الدستور هذا حقه ، وهذا التفسير يأتي بناء على طلب ثلاث جهات مجلس الوزراء ومجلس النواب ومجلس الاعيان بالاغلبية المطلقة بموجب المادة (١٢٢) من الدستور لذلك ليس من حقنا ان نطلب تفسير مشروع القانون ، المطلوب هو تفسير احكام الدستور ارجو التنبيه لهذه النقطة لئلا تخطط الامور وباعتقادي بان هنالك حق دستوري بموجب المادة (١٢٢) لمجلس الاعيان فيما اذا حصلت الاغلبية المطلقة ان يحال السؤال بتفسير الدستور فيما اذا كان الدستور يسمح باصدار هذا القانون ام لا ، يجب ان نحدد بهذه الطريقة فيما اذا كانت احكام الدستور تسمح باصدار مثل هذا القانون ام لا .

لنكون متقنين بنص المادة (١٢٢) من احكام الدستور وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو عماد ، الدكتور كمال الشاعر .



الدكتور كمال الشاعر : شكراً سيدي الرئيس اني اتفق مع ما تفضل به معالي الأخ

الرئيس، انني على التفسير الذي فسره ابو هشام دولة رئيس المجلس : الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : الحقيقة لا ادري كيف يمكن ان توجه سؤال غير هذا السؤال . والسبب في ذلك اننا بصدد مناقشة مشروع قانون ، هذا المشروع يتعلق باصدار قانون لنقابة المعلمين الموظفين العموميين في نقابة ، هذا هو الموضوع . اما مشروع القانون اذا ، لو افترضنا ان المجلس العالي اكمل ولايته وقال ان اصدار هذا القانون هو امر دستوري ، ربما في المناقشة ان تتغير احكام هذا القانون ، لان القانون ما زال في مجلس الامة ولم يستكمل الحقيقة مراحل الدستورية .

ولذلك السؤال الذي اوصت فيه اللجنة والذي سبق وسأله دولة رئيس الوزراء للمجلس العالي هو السؤال الجوهري والاساسي المتعلق باحكام الدستور وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ وزير العدل .



معالي وزير العدل : عفواً سيدي

اوردها دولة مضر باشا وارده ، ولكنها بنفس الوقت وارده في القرار . وعلى ضوء هذا الاختلاف وبما ان مجلس الاعيان لا يملك الحق الدستوري في البت في دستورية القانون ، ولم يتعرض للقانون في الدستوريه .

وبما ان المجلس العالي هو الجهة المخولة دستورياً بتفسير احكام الدستور ، وهنا لم يرد ذكر للقانون فان مجلس الاعيان يقرر الطلب الى المجلس العالي ان ينظر من جديد فيما اذا كان اصدار قانون لنقابة المعلمين العموميين دستورياً .

البحث متعلق بالنص الوارد ، لا يختلف عن رأي مضر باشا ان المقصود هنا تفسير الدستور وليس تفسير القانون واضح . ولذلك ارجو من دولة الرئيس اذا كان يوافق على الاقتراح في طرحه للتصويت او اذا كان في اقتراح غير اقتراح اللجنة ان يطرح الاقتراح البعيد عن قرار اللجنة .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ محمد عوده القرعان .



السيد محمد عوده القرعان : سيدي

هكذا اجابنا السيد



ولذلك لا يوجد خلاف من حيث الجوهر وما تفضل به مضر باشا أو معالي الوزير الحقيقة ورد في الشيء الذي نحن اعتبرناه كذلك ركن من اركان الطلب الى المجلس العالي ان يعيد النظر في قراره الاول وفي طلب مجلس الاعيان الجديد .

ولذلك المرافقة على الصيغة التي وردت تعطي نفس المعنى ونفس العبارات التي وردت وردت في التفسير الاول الذي نعتده نحن في الطلب كذلك . ولذلك لا مجال الى التغيير .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة بهجت بك التلهوني .



دولة السيد بهجت التلهوني : شكراً ، انا رأي باننا ننظر في دستورية القانون هل هو قانون يتفق مع الاصول الدستورية ام لا ، ولا ننظر بتفسير القوانين ام بتفسير الدستور .

ولذلك طالعت الحقيقة قرار او تقرير اللجنة القانونية وثمنت به فوجدته قراراً سليماً حكيماً متزاناً يتفق مع الاصول ولا يجوز

الرئيس اعتقد انه لا خلاف بين الاقتراح المقدم من دولة الاستاذ مضر باشا وبين الصيغة المقترحة من اللجنة القانونية . كل ما هنالك ان الاقتراح المقدم من مضر باشا هو تصحيح وفيه دقة اكثر للمرجعية المعطاة للمجلس العالي لتفسير الدستور . انا اعتقد انه ليس هنالك خير من ان تتغير التوصية وتصبح العبارة الأخيرة منسجمة مع ما اقترحه دولة الاستاذ مضر بدران بحيث يضاف اليها في السطر الأخير ، ان ينظر من جديد فيما اذا كانت احكام الدستور تميز اصدار قانون لنقابة المعلمين الموظفين العموميين ، تنقط نقطة ، وتوصلنا الى هذه النقطة نكون وقفنا بين اقتراح اللجنة القانونية وبين اقتراح دولة الاستاذ مضر بدران ونكون استعملنا الالفاظ الأدق والاصح دستورياً وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الصيغة مرة اخرى ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : فيما اذا كانت احكام الدستور تميز اصدار قانون لنقابة المعلمين الموظفين العموميين . بس نقطة .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر تفضل السيد المقرر : ياسيدي الحقيقة اذا اخذنا المعنى لا يوجد خلاف في المعنى أبداً بل بالعكس ، عندما ذهبت اللجنة الى ناحيتين اخذت بهمن الاعتبار التفسير الاول الذي كان ليس على هذه العبارة معناها مازالت قائمة لان اعتمدنا التفسير الاول لنقطة من نقاط التفسير وهذه العبارة موجودة فيها ورأي مجلس الاعيان هو العبارة الثانية .

لذلك رأيت ان تنقيد بالنص الدستوري في المادة (١٢٢) على طول وضعت حق تفسير احكام الدستور للمجلس العالي .

للمجلس حق تفسير احكام الدستور .

فلذلك اذا قلنا فيما اذا كانت احكام الدستور تميز اصدار مثل هذا القانون بنكون اخذنا النص من المادة (١٢٢) من الدستور ، ولم ندخل في نقاش فيما اذا نفسر ، بعض الأخوان قالوا هو تفسير للقانون او حتى هو تفسير لمشروع القانون . لذلك اختصنا في الموضوع ان نحيل الى المجلس العالي تفسير احكام الدستور .

هل هذه الاحكام المنصوص عليها في الدستور تميز اصدار مثل هذا القانون ام لا ؟ انا لا اختلف كثيراً مع معالي المقرر وانما اعرف ما هو الهدف من السؤال ، ولكن هو تنقيد شكلي أدق وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : ذكر دولة مضر باشا فاستشهد في قانون محكمة العدل . لا يجوز الاجتهاد في قانون محكمة العدل ونحن بصدد بحث الدستور ، فالدستور يسود على كل القوانين وتتلاشى كل القوانين امام الدستور ولا يجوز ان ماورد في قانون محكمة العدل العليا ركيه ، نركز عليها او مبرر من المبررات للبحث في دستورية او عدم دستورية القانون . قد يكون نفس قانون محكمة العدل عرضه للبحث وللشبهة ولكنه ليس مجال

لمجلسنا الكريم ان يبحث في هذا القانون وان يدخل في الاساس او يبحث جوانبه لان ذلك ليس من حقه ، لان ذلك قبل ان يعطي المجلس العالي لتفسير احكام الدستور قراره ورأيه في ذلك لا يحق .

وقد استمعت مع احترامني لزملائي واخواني واصحاب المعالي لآرائهم وانا اقدرها ولكن اقول باننا نحن امام دستورية القانون قانون نقابة المعلمين الموظفين العموميين ، الموظفين ولذلك هل هو قانون ، يعني نقابة للموظفين ، هل هو دستوري او غير دستوري . ولذلك قرار اللجنة القانونية قرار حكيم وانا الحقيقة اوافق عليه واثرك الامر الى المجلس الكريم ليرى رأيه واثني على رأي الزميل معالي جودت السبول الذي قال من قبل انه يوافق على القانون واثني على قراره . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، الواقع مداخلتي كانت لتلا ثار جدل حول هذا الموضوع . من اللاذكرة ان في اختصاصات محكمة العدل العليا الأخيرة وصدر قانون محكمة العدل اعطيت صلاحية في مسألة فيما اذا كان القانون مخالفاً للدستور وكذلك يحق للاطراف امام المحاكم ان تدفع بعدم دستورية اي قانون امام المحكمة ، واعلم بأن المحاكم تصدر قراراتها برد القضية المخالفة للدستور ولا يكون قرارها طعناً الا في كل قضية على حدى . فاكثرت من جهة تدفع بهذا الامر من المحاكم . ليس امامي قانون محكمة العدل العليا الأخير .

لقد اخذنا نصه في القانون

البحث ، انما لا يجوز ان نستشهد في اي قانون ونحن في بحث الدستور .

دولة رئيس المجلس : شكراً الاستاذ حماد المعايطة .



السيد حماد المعايطة : شكراً دولة الرئيس ، استمعنا الى ما تفضل به اصحاب الدولة والمالي حول هذا الموضوع وكان هنالك اقتراح من معالي الأخ جودت وكان هنالك تلبية من اكثر من طرف ، فأضمر صوتي الى صوت الأخ جودت بأحالة الموضوع الى المجلس الكريم للتصويت عليه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : واضح سيدي ، دولة الاستاذ زيد الرفاعي .

دولة السيد زيد الرفاعي : شكراً سيدي الرئيس ، بالنسبة للأقتراح الذي تفضل به دولة الأخ ابو عماد ، لا اعتقد بان في هناك اي خلاف حول جوهر الاقتراح المطلوب عندما نقول ان اصدار القانون دستوري يعني هل نجهز احكام الدستور اصدار هذا القانون . لاخلاف بين الصياغتين وانا لا اجد اي مانع

من اجراء هذا التعديل البسيط او اذا سمح لي دولة الأخ ابو عماد ان يقبل اقتراحي انه من المعروف ان محاضر جلسات مجلس الاعيان ومداولات المجلس هي المرجع الرسمي لتفسير قرارات المجلس ولذلك سيكون واضح في محضر الجلسة ان السؤال الموجه الى المجلس العالي هو : هل تميز احكام الدستور اصدار هذا القانون ؟

اذا وافق دولة الأخ على ذلك ورأى المجلس الكريم الأخذ بهذا الرأي فبقى الصياغة كما وردت من اللجنة القانونية او اذا اردتم ان نجرى اي تعديل عليها بحول هذه النقطة بالذات فهي عبارة عن تغيير صياغة بصياغة تؤدي نفس المعنى . وشكراً سيدي

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو سمير ، دولة ابو عماد .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع ان قرار المجلس سيذهب فيما اذا قرره الاغلبية المطلقة الى المجلس العالي للتفسير .

وما اردت ان اكون دقيق فيه ، وقلت من الناحية الشكلية ولا خلاف في المضمون وانما الناحية الشكلية . فلا يكون هنالك خلاف في المجلس العالي حول هذه النقطة ، نحن هنا لا نملك كأعيان ان نوجه المجلس العالي كيفما نشاء . المجلس العالي هو محكمة له الحق ان يفسر هذا السؤال كما يشاء فلا نتعرض لتفسيرات هل المقصود تفسير القانون او مشروع القانون ، لذلك قلت تفسير احكام الدستور فيما اذا كانت تبيح او تميز اصدار مثل

خلاف ليست نقطة خلافية بقدر مامي نقطة شكلية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، واضح دولة ابو عماد والحقيقة يبدو لي من الرأي ان الخور هو اقتراح اللجنة مع هذا التعديل البسيط

اذا كانت احكام الدستور تميز اصدار قانون نقابة المعلمين الموظفين العموميين .

الاستاذ كمال الشاعر .

د. كمال الشاعر : سيدي الرئيس لقد اتفق معالي المقرر مع اقتراح معالي وزير العدل ، وانما اشار معالي المقرر وانا اتفق معه على ضرورة الربط بين السؤال السابق والسؤال الحاضر وانا ارى ان وروده في النص ان ينظر من جديد تحقق هذا الغرض . ولذلك اعتقد ان التعديل الذي اقترحه معالي وزير العدل ووافق عليه معالي المقرر كما وافق عليه دولة الاستاذ مضر بدران ودولة السيد زيد الرفاعي واعتقد ان الجميع يتفق على ان المعنى هو واحد ولكنه يثير في الشكل ولذلك اتفق عليه واقترح ان نصوت عليه وشكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : في قرار اللجنة عندما ورد ان ينظر من جديد المجلس العالي ، كلمة من جديد معناها ان يعود المجلس العالي الى تفسيره الاول ثم الطلب . ولكن بالرغم من هذا كله فأنا لا ارى ضير اذا ورد النص كما تفضل الأخوان .

الرد على سؤال مضر ناشأ لا مانع ان

هذا القانون ام لا فتقيدت في النص فقط . اما في الواقع اعرف ما هو غاية قرار اللجنة القانونية وغاية نقاش واجوبة مقرر اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : كان واضح تفسيري على ان هذه العبارة وارده في قرار المجلس العالي الذي اعتبرناه من طلباتنا اعادة النظر من جديد في قراره الذي وردت فيه هذه العبارة في طلبنا الرأي .

الا تكفي هذه ، اذا كانت لا تكفي فما في مانع ان نضعها .

دولة رئيس المجلس : دولة مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : صحيح اذا اردنا ان نعود الى موضوع صياغة سؤال او طلب التفسير وليس الى قرار المجلس العالي نحن الآن من الأول وجديد بنطرح طلب تفسير للمجلس العالي سابقاً مجلس الوزراء ايضاً طلب في مذكره الى المجلس العالي من اجل تفسير الدستور .

اذا عدنا الى مذكرة مجلس الوزراء السابق في هذا الموضوع لوجدنا بأن مذكرته اوردت جميع المواد الدستورية في سؤاله ، كل المواد الدستورية من ٥٤ الى ٥٧ بالنص وضعتها ، كان دقيقاً لانه يريد مجلس الوزراء من المجلس العالي ان يفسر احكام هذه المواد الدستورية . فهو وضع كل النصوص ، انا لا اقول كل النصوص ، انا اقول احكام الدستور . كلمة عامة فيما اذا كانت احكام الدستور تميز اصدار مثل هذا القانون ام لا ، ليس فيها يعني

مذكرات اللجنة



ينظر من جديد فيما اذا كانت أحكام النصوص الدستورية او من غير النصوص ، احكام الدستور تجيز اصدار قانون لنقابة المعلمين الموظفين العموميين .

هذه العبارة ! انا ما عندي مانع ابداً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو سليمان .

د. عبد اللطيف عريبات : شكراً دولة الرئيس قبل ان ابدي رأيي حقيقة تصفحت النظام الداخلي للمجلس .

دولة رئيس المجلس : بدنا نمود الى اقتراح معاليك .

د. عبد اللطيف عريبات : سيدي قبل هذه حقيقة دولة الرئيس لا يوجد في نصوص النظام الداخلي لمجلس الاعيان شيء جديد مضاف على اولوية التحدث حسب ماهو منصوص في النظام الداخلي . رفعت يدي عدة مرات واعطيت فيري عدة مرات قبلي ، فارجو أن تنقيد بنصوص النظام الداخلي . لم اقل ولا في حال من الاحوال انا نناقش مشروع القانون ، البحث في تفسير الدستور ، وكل ما قلت هو ان السؤال الحكومة الذي جاء مسطراً في كتاب دولتكم والذي اشرتم اليه تضمن اشارة الى كتاب سيادة رئيس الوزراء المتضمن طلب تفسير النصوص الدستورية المبينة في المواد (٢٣) ، (٤٥) ، (٤٧) ، (١٢٠) من الدستور . وبيان فيما اذا كان من الجائز بموجبها للسلطة التشريعية الموافقة على مشروع قانون نقابة للمعلمين والذي يقضي بتأسيس نقابة للموظفين العموميين الذين يحملون كميالين في وزارة التربية والتعليم . قلت

هذا سؤال حكومة وجاء جواب المجلس العالي عليه .

من حق المجلس الكريم ان يقدم السؤال الذي يريد ، من حقه في المادة (١٢٢) من الدستور . ولكن نعود الآن الى ما تفضل به دولة مضر بدران السؤال الأخير ، انا بحاجة الى صيغة جديدة من المجلس يشار فيها الى واقع تشريعي ، وعندما نقول الواقع التشريعي بضعة عشر قانوناً قد تم سنها بطلب من السلطة التنفيذية ووافقت عليها السلطة التشريعية .

نحن نكمل الصورة اذا قلنا في سؤالنا بالسؤال الأخير الذي اشار اليه مضر باشا ، والآن قرأه معالي المقرر ، انا اوافق على الصيغة الأخيرة هذه وهي صياغة جديدة لا تلتزم بالصياغة السابقة حتى يأتي جواب جديد ، لأن ليس من حقنا ان نطلب من المجلس العالي ان يفسر قراراً هو اتخذته بنفس النصوص .

نحن بحاجة الى بنية جديدة حتى نسأل السؤال والا فالسؤال واضح والجواب واضح . وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر

السيد المقرر : قرار اللجنة الآن سي مطرح على التصويت لكن بما ان هنالك القرار موجود دائماً يصار الى التصويت على الأبعد .

مضر باشا اقترح صيغته بنقراها للمجلس : فان مجلس الاعيان يقرر الطلب الى المجلس العالي ان ينظر من جديد فيما اذا كانت احكام الدستور تجيز اصدار قانون لنقابة المعلمين الموظفين العموميين .

هذا الاقتراح يطرح للتصويت اولاً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : دولة الرئيس انا كلامي دائماً محدد . لا احاول أن ألت وأعجن كثير .

دولة الرئيس انا مضطرب ان اخالف ما اتى به معالي أخي جودت السيول وانا ارى في كل الاقتراحات التي بدأت باقتراح معالي الدكتور عبد اللطيف عريبات انا ارى انها اوبدت باقتراح معالي وزير العدل ودولة الاستاذ مضر بدران للسبب التالي توصية اللجنة القانونية استندت الى حيية ، قول الأخ الزميل على ان اللجنة القانونية بحته بشكل معمم لا يمنع حتى المجلس ايضاً من ان يفكر به وان يحته بشكل معمم ، وانا من الاشخاص الذي استعنت بقانونيين يوم امس عندما اتى جدول الاعمال وايضاً اخذ وقت بحث هذه النقطة بالذات .

القرار او توصية اللجنة القانونية تستند الى كتاب سيادة رئيس مجلس الوزراء السابق في تفسير هذه المادة .

كتاب رئيس مجلس الوزراء السابق اورد مواد دستورية معينة مادة كذا ومادة كذا ... وانها ما بمادة (١٢٠) من الدستور التي تعطي السلطة التنفيذية حق اصدار الانظمة فيما يتعلق بالتقسيمات الادارية وشؤون الموظفين . فالمجلس العالي تقيد بتلك المواد التي حكمت منه من قبل دولة رئيس الوزراء ان يفسرها ويخرج بالنتيجة خمسة مع اربعة ضد اذا اردنا ان تقدم بكتاب رئيس الوزراء الذي ورد في قرار اللجنة القانونية في مقدمتها .

دولة رئيس المجلس : لحظه السيد جودت السيول .

السيد جودت السيول : شكراً دولة الرئيس ، كنت اود لو ان اقتراحي المثني عليه اخذ سييله الى التصويت ومع ذلك اجد نفسي مضطرباً للقول بأن النص المقترح من اللجنة القانونية يؤدي الغرض الذي استهدفه دولة الاستاذ مضر بدران ويخلو من اي ليس ونستطيع الاحتكام الى معالي استاذنا الدكتور ناصر الدين الاسد بسؤال محدد من حيث اللغة .

هل الصيغة الواردة في آخر التوصية ، توصية اللجنة القانونية تؤدي الى نفس ما استهدفه دولة الاستاذ مضر بدران ؟ ام لا .

انا لا ارى مشكلة في الواقع واعتقد ان الكل متفق مع دولة الاستاذ بدران من حيث الجوهر ومع معالي وزير العدل ، لكنني اعتقد ان التوصية التي طرحتها اللجنة القانونية ودولتكم تعلمون انها استغرقت بحثاً واسعاً شاملاً مستفيضاً ادى في النهاية الى هذه الخلاصة وهذه التوصية ما معنى ان تقول اللجنة:

فان مجلس الاعيان يقرر الطلب الى المجلس العالي ان ينظر من جديد فيما اذا كان اصدار قانون لنقابة المعلمين الموظفين العموميين دستورياً . او لا يعني ذلك هل ان احكام الدستور تسمح باصدار مثل هذا القانون ام لا او هل تسمح باصدار هذا القانون ؟

انا لا ارى لغزاً في الامر واعتقد ان الامر استوفى حقه من البحث ، سواء في اللجنة القانونية او في المجلس والامر للمجلس للمقرر .

تلكنا عبثاً في المجلس



قال اطلع مجلس الاعيان على كتاب دولة رئيس المجلس العالي لتفسير الدستور رقم كذا الموجه الى دولة رئيس الوزراء والمتعلق بمداولات المجلس العالي بشأن الكتاب الذي وجهه رئيس مجلس الوزراء الى رئيس المجلس العالي للتفسير .

اذا بدنا تنقيد فيه المجلس العالي سيعود فقط الى تلك الاحكام ويحاول ان يفسرها وعندئذ تكون نسخة التحرك محدوده وبسيطة امام ذلك المجلس ، لأنه مطلوب منه ان يفسر مواد معينه من احكام الدستور وردت في كتاب رئيس مجلس الوزراء اربعة ، خمس مواد .

الآن الاقتراح الذي بدأ فيه معالي الدكتور عبد اللطيف وهو ان يُطلب بصياغة جديدته ، واعتقادي ان هذا لا يخرج عن اقتراح وزير العدل والذي ابده دولة الاستاذ مضر بدران ، أنه نحن نطلب من المجلس العالي فيما لو كانت احكام الدستور كلها وليس فقط المواد التي احييت له من رئيس مجلس الوزراء السابق في ان نطلب منه فيما لو كانت احكام الدستور تجيز للسلطة التشريعية ان تصدر قرار فاعتقادي على ان الطلب الأخير مبرر ، والا سوف تنقيد بالطلب الاول ، والطلب الاول محدود لتفسير احكام معينه محدوده ، وبهذه المناسبة الجواب يكون سلفاً لا ، لانه واضح في القرار الاول قرار كتاب دولة رئيس الوزراء بقول :

بما أن المادة (١٢٠) من الدستور تعطي السلطة التنفيذية وحدها الحق في اصدار الأنظمة التي تنظم شؤون الموظفين . بما أن هذا قانون نقابة المعلمين امر يتعلق بالموظفين وتنظيم

شؤونهم ، اذن ليس للسلطة التشريعية الحق في اصدار مثل هذا القانون ويبقى للسلطة التنفيذية اذا بدنا تنقيد فقط ونحصر طلبنا فقط في المواد التي طلبناها في الاول .

لذلك اعتقادي على ان توسيع الطلب بحيث نطلب من المجلس فيما لو كانت احكام الدستور كلها تجيز اصدار مثل هذا القانون هو امر مبرر وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : يعني اقتراح مضر باشا يغطي هذه النواحي التي شرحها معاليه . معالي المقرر .

السيد المقرر : في نقطة مهمة جداً ، نحن لسنا مكلفين عندما نسأل عن موضوع للتفسير بان نشير للمجلس العالي الذي هو محكمة راجع المادة الفلانية والمادة الفلانية . الحقيقة هي زيادة غير ضاره عندما نسأله .

المجلس العالي هو الذي سيفتش .

اقتراح مضر باشا فيما اذا كانت احكام الدستور ، هنا المجلس العالي الذي يرجع لاحكام الدستور كاملة من اول ماده الى آخر ماده ويفتش فيها . فهي عبارة دقيقة ليس من الضروري ان نضع المادة (١٢٠) و (٢٣) و (٤٥) وهذا ليس من صلاحية المجلس ، هذا تنقيد ولا يمكن ان يرسل الا اذا اردنا ان نفسر ماده واحده دستورية ، فنصب الدستور على تلك المادة ، اما اذا اردنا ان نبحث عن قانون وعن موضوع فيترك الامر للمجلس العالي يفتش في الدستور اين الخلل الذي حصل . ولذلك ما اوردته معاليه غير وارد الا اذا كنا اردنا ان نقول فسروا المادة الفلانية من الدستور بنصب التفسير على المادة اما اذا كان موضوعاً

هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح ؟

رجاء من يوافق يرفع يده .

السيد الامين العام : (٢٤) من (٣٧)

دولة رئيس المجلس : (٢٤) من (٣٧)

وقد فاز هذا الاقتراح .

الآن قرار اللجنة مضافاً اليه هذا الاقتراح

من يوافق عليه .

دولة السيد مضر بدران : لو سمحت

لي نقطة نظام .

دولة رئيس المجلس : دولة مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : عادة يطرح الأبعد للتصويت فالآن الاكثرية ، انتهى التصويت ، لانه اذا اقترحت اقتراح ثاني وعارض الاول كيف يدك تصل الى قرار ؟ التصويت انتهى بالتصويت الاول ٢٤ مقابل ٣٧ .

دولة رئيس المجلس : لم يجري تصويت مسبق على توصية اللجنة فقط دولتك اقترحت كلمة ووافق عليها المجلس . بدنا نقول الآن قرار اللجنة بتوجيه السؤال الذي ثلثي بما في ذلك التعديل . الرجاء رفع الايدي .

اذن بالاجماع وشكراً .

والآن انتهينا من هذه القضية .

السيد الامين العام :

٥- اجماع المجلس بدولة رئيس الوزراء وزير الخارجية حول الشؤون الخارجية والمستجدات على الساحتين البرية والدولية .

فالامر للمجلس العالي ولا يجوز لنا ان نحدد للمجلس العالي كيف يجب ان يسير ياسيدي اظن الموضوع انتهى لنضع اقتراح مضر باشا الذي قرأته على المجلس واعود اكرره : فيما اذا كانت احكام الدستور تجيز اصدار قانون لنقابة المعلمين الموظفين العموميين

هل يوافق المجلس على هذه الصيغة ، ثم نطرح قرار اللجنة .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس اعتقد ان الموضوع بحث بحثاً كافياً ووصلنا الى صيغه يبدو من الجو ومناخ النقاش انها تحصل على موافقة المجلس . فارجو طرحها الى التصويت وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الحقيقة الامر صار واضح ، بس لدي من الأخ عبد اللطيف عربيات ، هل لديه اقتراح محدد لنطرحه على التصويت ؟

الدكتور عبد اللطيف عربيات : اقتراح مضر باشا .

دولة رئيس المجلس : اقتراح مضر باشا ، جيد وشكراً .

اذن الآن لدينا توصية اللجنة ولدينا اقتراح وحيد فريد هو من مضر باشا بالفقرة الأخيرة وبالسطر الأخير .

هل يوافق المجلس الكريم على اقتراح مضر باشا ومعالي وزير العدل بصفته عضواً في الاعيان متكافلان متضامنان .

دولة السيد مضر بدران

تكون الجلسة سرية ام لا تكون ، على ضوء ما ستتكم . نحن لا نعرف ماذا يكون الكلام .

فإذا اقترحت الحكومة ان تكون سرية فهي سرية واذا قالت علنية فهي علنية .

دولة رئيس المجلس : دولة الرئيس يطلب ان تكون سرية . موافقون الرجاء اخلاء القاعة من النظار والزوار والامانة العامة ما عدا الامين العام . ( وهنا انتقل المجلس الى قاعة الصور للالتقاء بدولة رئيس الوزراء للاستماع منه حول الشؤون الخارجية والمستجدات على الساحة الوطنية والعربية والدولية )

دولة رئيس المجلس : لدى المجلس الكريم اجتماع مع دولة رئيس الوزراء ومن يرغب من وزارته لبحث امر السياسة الخارجية ، والمستجدات على الساحة الوطنية والعربية والدولية وهل يرى المجلس الكريم ان تكون الجلسة سرية ؟

من يوافق على ذلك ؟

كل الاخوان وشكراً ، دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : في الواقع الحكومة هي ترى فيما اذا كان من المصلحة ان

انتهت الجلسة

امين عام مجلس الامه  
صالح الزعبي .  
رئيس مجلس الاعيان  
احمد اللوزي .

نص القرار الصادر عن مجلس الاعيان حول مشروع قانون نقابة المعلمين .

" اطلع مجلس الاعيان على كتاب دولة رئيس المجلس العالي لتفسير الدستور رقم ٣/١٥/١٤٩٩ تاريخ ١٩٩٣/٣/٢١ ، الموجه الى دولة رئيس الوزراء والمتعلق بمداولات المجلس العالي ، حول دستورية اصدار قانون لنقابة المعلمين الموظفين العموميين ، والذي بين فيه الاختلاف في آراء أعضاء المجلس العالي ،

حول دستورية اصدار هذا القانون الذي تنبئ في عدم صدور قرار بالاغلبية الدستورية .

وعلى ضوء هذا الاختلاف ، بما أن مجلس الاعيان لا يملك الحق الدستوري في البت في دستورية القانون ، وبما أن المجلس العالي هو الجهة المخولة دستورياً بتفسير أحكام الدستور ، فان مجلس الاعيان يقرر الطلب الى المجلس العالي أن ينظر من جديد فيما اذا كانت أحكام الدستور تجيز اصدار قانون لنقابة المعلمين الموظفين العموميين . "

مكتبة احمد اللوزي